نهاية القرن الأميركي الطويل: ترامب ومصادر القوة الأميركية*

روبرت أو. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن**

روبرت أو. كيوهن هو أستاذ فخري في الشؤون الدولية بجامعة برينستون، وزميل في مركز هارفارد للشؤون الدولية.

جوزيف إس. ناي الابن كان أستاذًا فخريًا في كلية جون إف. كينيدي للحكم بجامعة هارفارد. شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، وكذلك مدير مجلس الاستخبارات الوطني خلال إدارة كلينتون. وهو مؤلف كتاب "حياة في القرن الأميركي"[١] (A Life in the American Century)، إلى جانب مؤلفات أخرى.

وهما مؤلفا كتاب" القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في طور التحول"[٢] (Power and Interdependence: World Politics in Transition) تستند هذه المقالة إلى بعض من كتابات ناي السابقة. وقد وافته المنية في شهر ايار/مايو (٢٠٢٥) أثناء الانتهاء من إعداد هذا النص. نأسف لفقدانه، ونعرب عن امتناننا لعائلته لمنحهم الإذن بالمضي قدمًا في نشر هذا العمل.

حاول الرئيس دونالد ترامب أن يفرض هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وفي الوقت ذاته أن ينأى بها عنه. فقد استهل ولايته الثانية بإظهار قوة أميركا الصلبة، ملوّحًا بالتهديد لفرض سيطرته على غرينلاند وموجّهًا إنذارًا إلى الدنمارك، كما ألمح إلى رغبته في استعادة السيطرة على قناة بنما. واستخدم التهديد بفرض رسوم جمركية عقابية كسلاح ضغطٍ فعال، أجبر من خلاله كلاً من كندا وكولومبيا والمكسيك على تقديم تنازلات في قضايا الهجرة.

وفي إطار تراجعه عن التزامات دولية، انسحب من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، ما عزز من توجهه الأحادي في السياسة الخارجية. وفي شهر نيسان/ أبريل(٢٠٢٥)، أدخل الأسواق العالمية في حالة من الفوضى بإعلانه فرض رسوم جمركية شاملة على عدد من الدول، لكنه ما لبث أن غيّر مساره، فتراجع عن معظم هذه الرسوم، وإن استمر في تصعيد الحرب التجارية ضد الصين، التي تمثل الجبهة المركزية في مواجهته المفتوحة مع الخصم الأبرز لواشنطن على الساحة الدولية.

من خلال كل هذه السياسات، يتصرف ترامب[٣] من موقع قوة. إذ تشير محاولاته لاستخدام الرسوم الجمركية كأداة ضغط على شركاء الولايات المتحدة التجاريين إلى إيمانه بأن أنماط الاعتماد المتبادل المعاصرة تعزّز من قوة الولايات المتحدة. فالدول الأخرى تعتمد بشكل كبير على القوة الشرائية الهائلة للسوق الأميركية، وعلى استقرار القوة العسكرية الأميركية، ما يمنح واشنطن مساحة واسعة لفرض إرادتها على شركائها.

وتتسق مواقف ترامب مع ما طرحناه قبل ما يقارب نصف قرن ومفاده أن الاعتماد المتبادل غير المتكافئ يمنح الأفضلية للطرف الأقل اعتمادًا في العلاقة. ورغم أن ترامب كثيرًا ما يعبّر عن استيائه من العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة مع الصين، إلا أنه يبدو واعيًا، في الوقت ذاته، بأن هذا الخلل في الميزان التجاري يمنح واشنطن قدرة ضغط هائلة على بكين.

ورغم من أن ترامب قد أدرك، وبشكل صحيح، مكامن القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة[٤]، إلا أنه يستخدم هذه القوة بطرق تُقوّض فعاليتها، وتأتي بنتائج عكسية في جوهرها. فمن خلال هجماته المتكررة على مبدأ الاعتماد المتبادل، يزعزع الأساس الذي تقوم عليه القوة الأميركية ذاتها. فالقوة المرتبطة بالتجارة تُعدّ شكلاً من أشكال القوة الصلبة، لأنها تستند إلى القدرات المادية. لكن في بحر الثمانين عامًا الماضية، جمعت الولايات المتحدة في جعبتها أيضًا قوة ناعمة، تقوم على الجاذبية والإقناع، لا على الإكراه أو فرض الأعباء.

يتحتم أن تسعى السياسة الحكيمة لأميركا إلى تعزيز أنماط الاعتماد المتبادل التي تدعم نفوذها، لا إلى تقويضها ـ سواء عبر القوة الصلبة المنبثقة من العلاقات التجارية، أو عبر القوة الناعمة المتجذّرة في القيم والانفتاح والجاذبية الثقافية.

يقوم النظام على توزيع مستقر للقوة بين الدول، وعلى أعراف تؤثر في سلوك الدول والفاعلين الآخرين وتضفي عليه الشرعية، وعلى مؤسسات تساهم في ترسيخه. وقد زعزعت إدارة ترامب هذه الركائز جميعًا. ما جعل العالم مقبلًا على مرحلة من الفوضى، لن تستقر إلا إذا غيّر البيت الأبيض مساره أو ظهر ترتيب جديد في واشنطن. لكن التراجع الجاري قد لا يكون مجرد هبوط مؤقت، بل قد يكون سقوطًا عميقًا في أفق غامض. في سعيه المرتبك والمضلل لتعزيز قوة الولايات المتحدة، قد يُنهي ترامب، من دون قصد منه، عهد الهيمنة الأميركية ـ ذلك العهد الذي وصفه الناشر الأميركي هنري لوس[٥] (Henry Luce) لأول مرة بـ"القرن الأميركي" (the American century)، ولكن هذه المرة بنهاية باهتة وخالية من المجد.

ميزة العجز

عندما كتبنا " القوة والاعتماد المتبادل" عام ١٩٧٧، سعينا إلى توسيع الفهم التقليدي لمفهوم القوة. فقد كان خبراء السياسة الخارجية ينظرون إلى القوة، في الغالب، من زاوية التنافس العسكري خلال الحرب الباردة[٦]. أما نحن، فركّزنا في أبحاثنا على الكيفية التي تؤثر فيها التجارة في موازين القوة، وطرحنا أن اللاّتماثل في علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمنح الأفضلية للطرف الأقل اعتمادًا.

إن مفارقة قوة التجارة تكمن في أن النجاح في العلاقة التجارية ـ كما يتجلى في تحقيق دولة لفائض تجاري مع دولة أخرى ـ قد يشكّل مصدرًا للضعف. وعلى العكس من ذلك، وربما خلافًا للتوقعات، فإن العجز التجاري يمكن أن يعزّز موقع الدولة التفاوضي. فالدولة التي تعاني من عجز تجاري تملك القدرة على فرض رسوم جمركية أو حواجز

تجارية أخرى على الدولة التي تحقق فائضًا. أما هذه الأخيرة، فستجد صعوبة في الرد بالمثل بسبب افتقارها النسبي للواردات التي يمكن أن تفرض عليها عقوبات.

إن التهديد بمنع أو تقييد الواردات يمكن أن يكون وسيلة فعالة لممارسة الضغط على الشركاء التجاريين. وفي سياق الاعتماد المتبادل غير المتكافئ وتوازنات القوة، تحتل الولايات المتحدة موقعًا تفاوضيًا مريحًا مع شركائها التجاريين السبعة الأكثر أهمية. تتميز علاقاتها التجارية مع كل من الصين والمكسيك ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بدرجة عالية من عدم التماثل، إذ تفوق صادرات هذه الدول إلى الولايات المتحدة وارداتها منها بنسبة تزيد على اثنين إلى واحد. أما بالنسبة إلى اليابان (نحو ١,٨ إلى ١)، وكوريا الجنوبية (١,٤ إلى ١)، والاتحاد الأوروبي (١,٦ إلى ١)، فإن هذه النسب تشير أيضًا إلى علاقات تجارية غير متكافئة. وتظل كندا استثناءً نسبيًا، إذ تتمتع بنسبة أقرب إلى التوازن، تبلغ حوالي ١,٢ إلى ١.

لكن هذه النسب، بطبيعة الحال، لا تُجسّد بشكل كامل جميع أبعاد العلاقات الاقتصادية بين الدول. فثمة عوامل معاكسة، مثل الجماعات المحلية ذات المصالح العابرة للحدود، أو الروابط الشخصية والمؤسسية بين الفاعلين في مختلف الأسواق، يمكن أن تُعقّد الصورة، وأحيانًا تؤدي إلى استثناءات أو تقلل من تأثير الاعتماد غير المتكافئ.

وقد أشرنا في كتاب "القوة والاعتماد المتبادل" إلى هذه الشبكات المتعددة من العلاقات عبر الحدود تحت مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقّد"، وفي تحليل تفصيلي للعلاقات بين الولايات المتحدة وكندا في المدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠، بيّنا كيف أن هذه الروابط كانت كثيرًا ما تعزز من موقف كندا التفاوضي. فعلى سبيل المثال، جاء اتفاق السيارات الأميركي– الكندي في ستينيات القرن الماضي نتيجة عملية تفاوض بدأت بإجراء أحادي من كندا تمثّل في تقديم دعم تصديري لقطع غيار السيارات.[٧]

لذلك، فإن أي تحليل للاعتماد المتبادل غير المتكافئ وتوزيع القوة يجب أن يأخذ في الاعتبار، بعناية، العوامل المقابلة التي قد تقلّل من المزايا التي يُفترض عادة أن تعود على الدولة التي تعاني من العجز التجاري.

تبدو الصين الأضعف بين جميع الأطراف في المجال التجاري وحده، نظرًا لنسبة صادراتها إلى وارداتها التي تبلغ ثلاثة إلى واحد. كما أنها تفتقر إلى روابط التحالف أو أدوات القوة الناعمة الأخرى. غير أنها تمتلك القدرة على الرد من خلال استغلال عوامل مضادة، فتقوم بمعاقبة شركات أميركية كبرى تنشط داخل أراضيها، مثل "آبل" (Apple) و"بوينغ" (Boeing) ، أو تستهدف فاعلين سياسيين أميركيين مؤثرين محليًا، مثل مزارعي فول الصويا أو استوديوهات هوليوود. كذلك، تستطيع الصين اللجوء إلى القوة الصلبة، كقطع إمدادات المعادن النادرة. ومع تعمّق الطرفين في فهم مواطن الضعف المتبادلة بينهما، سيتحوّل مسار الحرب التجارية ليعكس هذا الإدراك المتنامي.

تملك المكسيك[٨] مصادر محدودة للتأثير المضاد، وتبقى شديدة التعرّض لتقلّبات السياسات الأميركية. أما أوروبا، فبوسعها ممارسة بعض التأثير المضاد في القطاع التجاري، نظراً إلى توازن تجارتها مع الولايات المتحدة بدرجة تفوق ما هو قائم مع الصين أو المكسيك، إلا أنها تبقى معتمدة على حلف الناتو، مما يجعل تهديدات ترامب بعدم دعم الحلف أداة تفاوض فعّالة. وتتمتع كندا بتجارة أكثر توازناً مع الولايات المتحدة، وبشبكة من الروابط العابرة للحدود مع مجموعات المصالح الأميركية، ما يقلّل من درجة تعرضها، غير أنها على الأرجح تواجه موقفاً خاسراً في المجال التجاري وحده، نظراً لاعتماد اقتصادها بشكل أكبر على الاقتصاد الأميركي مقارنة بالعكس.

وفي آسيا، يتم التعويض جزئياً عن عدم التوازن في العلاقات التجارية الأميركية مع اليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال سياسة الولايات المتحدة القائمة على التنافس مع الصين. وطالما استمر هذا التنافس، ستظل الولايات

المتحدة بحاجة إلى حلفائها وشركائها في شرق آسيا وجنوب شرقها، مما يمنعها من استغلال نفوذها التجاري بشكل كامل. وثّم، فإن التأثير النسبي للسياسة التجارية الأميركية يتباين تبعاً للسياق الجيوسياسي وأنماط الاعتماد المتبادل غير المتكافئ.

القوة الحقيقية

تغفل إدارة ترامب بُعداً جوهرياً من أبعاد القوة. فالقوة تعني القدرة على حمل الآخرين على فعل ما تريده. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإكراه أو الدفع أو الجذب. يُعدّ الإكراه والدفع من أدوات القوة الصلبة، أما الجذب فيُعد من سمات القوة الناعمة. وعلى المدى القصير، تميل القوة الصلبة إلى التفوق على القوة الناعمة، لكن على المدى الطويل، كثيراً ما تكون الغلبة للقوة الناعمة. ويُروى أن جوزيف ستالين سخر يوماً بقوله: "كم عدد الفرق التي يملكها البابا؟" — غير أن الاتحاد السوفييتي قد أصبح من الماضي، فيما لا تزال البابوية قائمة.

القوة الحقيقية

تغفل إدارة ترامب بُعداً جوهرياً من أبعاد القوة. فالقوة تعني القدرة على حمل الآخرين على فعل ما تريده. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإكراه أو الدفع أو الجذب. يُعدّ الإكراه والدفع من أدوات القوة الصلبة، أما الجذب فيُعد من سمات القوة الناعمة.

على المدى القصير، تميل القوة الصلبة إلى التفوق على القوة الناعمة، لكن على المدى الطويل، كثيراً ما تكون الغلبة للقوة الناعمة. ويُروى أن جوزيف ستالين سخر يوماً بقوله: "كم عدد الفرق التي يملكها البابا؟" – غير أن الاتحاد السوفييتي قد أصبح من الماضي، فيما لا تزال البابوية قائمة.

يبدو أن الرئيس يُفرِط في الاعتماد على الإكراه وتوظيف القوة الصلبة الأميركية، بيد انه لا يُدرك، على ما يبدو، أهمية القوة الناعمة ودورها في السياسة الخارجية. فممارسة

الإكراه ضد حلفاء ديمقراطيين مثل كندا[٩] أو الدنمارك تُقوّض الثقة بشكل عام في التحالفات الأميركية، وتهديد بنما يعيد إلى الأذهان المخاوف من النزعة الإمبريالية في عموم أميركا اللاتينية، وتقويض الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يُضعف سمعة الولايات المتحدة في مجال العمل الإنساني والخيري. أما إسكات "صوت أميركا" Voice of America – VOA فيُفرغ الرسالة الأميركية من مضمونها.

ويُجيب المشككون بقولهم "ما العيب في ذلك"؟ فالمشهد الدولي ساحة صراع شرس لا مكان فيها للمجاملات. ثم إن النهج القائم على الإكراه والتعاملات المباشرة الذي ينتهجه ترامب بدأ بالفعل في انتزاع تنازلات، مع وعود بمزيد منها في المستقبل.

كما كتب مكيافيللي ذات مرة عن السلطة: "من الأفضل للأمير أن يُخشى على أن يُحبّ." لكن الأفضل من ذلك أن يُخشى ويُحبّ في آنٍ معاً. فالقوة تتجلى في ثلاث صور، ومن خلال تجاهله للجاذبية، يُهمل ترامب أحد أبرز مصادر القوة الأميركية. وعلى المدى الطويل، تُعدّ هذه استراتيجية خاسرة.

لعل تراجع أميركا لا يكون مجرد كبوة عابرة بل انهياراً حاداً في مسارها

تظل القوة الناعمة ذات أثر ملموس حتى على المدى القصير؛ إذ إن الدولة الجذابة لا تحتاج إلى الاعتماد المفرط على الحوافز أو العقوبات لتوجيه سلوك الآخرين. وإذا نظر الحلفاء إليها بوصفها جهة نزيهة وذات نوايا حسنة، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للإقناع وأكثر ميلاً إلى السير خلف قيادتها، رغم احتمال لجوئهم أحياناً إلى المناورة لاستغلال طبيعتها المتسامحة بصفتها الطرف الأقوى.

أما إذا واجهوا سلوكاً استعلائياً أو متنمّراً، فقد يرضخون مؤقتاً، لكنهم سيصبحون أكثر ميلاً إلى التباطؤ في الاستجابة، والسعي لتقليص اعتمادهم المتبادل على المدى الطويل كلما سنحت لهم الفرصة. وتقدم أوروبا إبان الحرب الباردة مثالاً جيداً على هذه

الديناميكية. ففي عام ١٩٨٦، وصف الباحث النرويجي)غير لونديستاد[١٠] Geir) (Lundestad، العالم بأنه منقسم بين إمبراطورية سوفييتية وأخرى أميركية؛ فبينما استخدم السوفييت القوة لبناء مناطق نفوذهم في أوروبا، كانت الإمبراطورية الأميركية "إمبراطورية الدعوة". فقد اضطر الاتحاد السوفييتي إلى إرسال قوات إلى بودابست عام ١٩٥٦ وبراغ عام ١٩٦٨ للإبقاء على حكومات تابعة لموسكو، في حين بقي حلف الناتو[١١] متماسكاً وقوياً طوال فترة الحرب الباردة.

في آسيا، عززت الصين استثماراتها في المجالات العسكرية والاقتصادية، لكنها في الوقت ذاته عملت على تطوير مقومات الجذب ضمن أدوات نفوذها. ففي عام ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الصيني هو جينتاو (Hu Jintao)، خلال المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، أن على الصين أن تعزز من قوتها الناعمة. ومنذ ذلك الحين، أنفقت الحكومة الصينية عشرات المليارات من الدولارات لتحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك، لم تحقق سوى نتائج متباينة في أفضل الأحوال، بسبب عائقين رئيسين: أولهما إثارتها لنزاعات إقليمية محتدمة مع عدد من جيرانها. وثانيهما، تمسّك الحزب الشيوعي الصيني بسيطرة صارمة على جميع المؤسسات وحرية الرأي داخل المجتمع المدني. إذ تُثير الصين استياءً عندما تتجاهل الحدود المعترف بها دولياً، وتُعطي انطباعاً سلبياً في أعين الكثيرين حول العالم عندما تسجن محامي حقوق الإنسان وتدفع شخصيات مستقلة، مثل الفنان البارز آي ويوي (Ai Weiwei)، إلى المنفى.[١٢]

على الأقل قبل بدء الولاية الثانية لدونالد ترامب، كانت الصين متأخرة بشكل واضح عن الولايات المتحدة في ميدان الرأي العام العالمي. ففي استطلاع أجرته مؤسسة بيو (Pew) عام ٢٠٢٣ شمل ٢٤ دولة،[١٣] أظهرت النتائج أن الغالبية في معظم هذه الدول وجدت الولايات المتحدة أكثر جاذبية[١٤] من الصين[١٥]، وكانت أفريقيا هي القارة الوحيدة التي اقتربت فيها النتائج بين الطرفين. وفي استطلاع أحدث أجرته مؤسسة غالوب (Gallup) في ايار/مايو ٢٠٢٤ وشمل ١٣٣ دولة، تمتعّت الولايات المتحدة بالأفضلية

في ٨١ منها، مقابل ٥٢ لصالح الصين. غير أن استمرار ترامب في تقويض القوة الناعمة الأميركية قد يؤدي إلى تغيّر كبير في هذه المعادلة.

لاريب أن القوة الناعمة الأميركية قد شهدت تقلبًا بين مدّ وجزر على مر السنين. ففي زمن حرب فيتنام، كما في غزو العراق، فقدت الولايات المتحدة الكثير من رصيدها الشعبي في عيون شعوبٍ كثيرة. غير أن القوة الناعمة تنبع من مجتمع الدولة وثقافتها، لا من أفعال حكومتها فحسب. وحتى أثناء حرب فيتنام، حين خرجت الحشود في شوارع العالم للاحتجاج على السياسات الأميركية، لم يُنشِدوا النشيد الشيوعي "الأممية"[١٦] "الأممية"[١٦] (Internationale)، بل أنشدوا نشيد الحقوق المدنية الأميركي "سوف ننتصر"[١٧] (We Shall Overcome). إن المجتمع المدني المنفتح، الذي يتيح الاحتجاج ويتّسع للاختلاف، يمكن أن يُعدّ مصدر قوة. ومع ذلك، فإن القوة الناعمة المستمدة من الثقافة الأميركية لن تصمد أمام تجاوزات الحكومة الأميركية خلال السنوات الأربع القادمة إذا ما استمر تآكل الديمقراطية الأميركية، واستمرت البلاد في التصرّف على المسرح الدولي بأسلوب المتنمّر.

من جانبها، تسعى الصين إلى ملء أي فراغ قد يُخلّفه ترامب، إذ ترى نفسها زعيمة لما يُعرف بـ "الجنوب العالمي"، وتهدف إلى تقويض النظام الأميركي القائم على التحالفات والمؤسسات الدولية. وتُعدّ مبادرتها للبنية التحتية، المعروفة بمبادرة الحزام والطريق، أداة لا تهدف فقط إلى جذب الدول الأخرى، بل إلى ترسيخ نفوذها الاقتصادي الصلب.

واليوم، باتت الصين الشريك التجاري الأكبر لعدد من الدول يفوق ذاك الذي تحققه الولايات المتحدة. وإذا كان ترامب يظن أنه قادر على منافسة الصين بينما يُضعف الثقة بين حلفاء بلاده، ويُروّج لطموحات إمبريالية، ويقوّض دور الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ويُهاجم سيادة القانون في الداخل، وينسحب من وكالات الأمم المتحدة، فإن خيبته ستكون على قدر وهمه.

شبح العولمة

يُخيّم شبح العولمة على صعود الشعبويين في الغرب، وعلى رأسهم دونالد ترامب، الذين يصوّرونها كقوة شريرة تهدد المصالح الوطنية. غير أن العولمة، في جوهرها، ليست الاّ تعبير عن تزايد الترابط بين الدول عبر القارات. فعندما يُلوّح ترامب بفرض رسوم جمركية على الصين، فإنه يحاول الحدّ من البُعد الاقتصادي لهذا الترابط العالمي، والذي يعده سبباً في تراجع الصناعات المحلية وفقدان الوظائف. ومما لا شك فيه أن للعولمة آثاراً سلبية وأخرى إيجابية. لكن سياسات ترامب تبدو في غير موضعها، إذ تستهدف أشكالاً من العولمة أسهمت إلى حدّ كبير في دعم مصالح الولايات المتحدة والعالم، في حين تُغفل التصدي للجوانب الأكثر ضرراً. وفي المحصلة، فإن العولمة قد عززت من نفوذ الولايات المتحدة، أما حملة ترامب ضدها فلا تؤدي إلا إلى إضعاف موقعها (أي الولايات المتحدة) العالمي.

في مطلع القرن التاسع عشر، رسّخ الاقتصادي البريطاني ورجل الدولة ديفيد ريكاردو[١٨] (David Ricardo) حقيقة باتت مقبولة على نطاق واسع، مفادها أن التجارة العالمية تخلق قيمة عبر مبدأ الميزة النسبية. فعندما تنفتح الدول على التجارة، تصبح قادرة على التخصص في المجالات التي تُجيدها بفعالية أكبر. وهذه العملية تُنتج ما أطلق عليه الاقتصادي الألماني جوزيف شومبيتر[١٩] (Joseph Schumpeter) مصطلح "الهدم الخلّاق"، حيث تُفقد وظائف، وتتعرض الاقتصادات لصدمات خارجية، أحياناً نتيجة لسياسات متعمدة من قِبل حكومات أجنبية. ومع ذلك، فإن هذا الاضطراب يمكن أن يكون محفزاً لتحسين الكفاءة وتعزيز الإنتاجية. وعلى امتداد السنوات الخمس والسبعين الماضية، ساهم هذا النوع من "الهدم الخلّاق" في تعزيز القوة الأميركية. فبوصفها أكبر قوة اقتصادية، كانت الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من الابتكار الذي يقود النمو، ومن الآثار الممتدة لهذا النمو على المستوى العالمي.

في الوقت ذاته، قد يكون النمو الاقتصادي مصحوبًا بآلام حقيقية. فقد بيّنت الدراسات أن الولايات المتحدة قد فقدت، وفي الوقت نفسه كسبت، ملايين الوظائف خلال القرن الحادي والعشرين، ما أدى إلى تحميل كلفة التكيف للعمال، الذين لم يتلقوا في العموم تعويضًا كافيًا من الحكومة. كما أدى التغير التكنولوجي إلى القضاء على ملايين الوظائف، إذ حلّت الآلات محل البشر، ومن الصعب فصل التأثيرات المتشابكة للأتمتة والتجارة الخارجية. وقد ازدادت حدة التوترات التقليدية المترتبة على الاعتماد المتبادل بفعل الطفرة التصديرية الصينية، والتي لا تبدو أنها تتباطأ.

ورغم أن العولمة الاقتصادية تسهم في رفع إنتاجية الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه التغيرات قد تكون غير مرحب بها لدى عدد كبير من الأفراد والأسر. فكثيرون في مجتمعات متعددة يترددون في الانتقال إلى أماكن قد يجدون فيها فرص عمل بسهولة أكبر، بينما ثمة آخرون لا يترددون في الانتقال إلى أقصى بقاع الأرض بحثًا عن فرص أفضل.

اتّسمت العقود الأخيرة من مسار العولمة بانتقال بشري واسع النطاق عبر الحدود الوطنية، ما يمثل شكلًا آخر مهمًا من أشكال الاعتماد المتبادل. تُعد الهجرة مصدرًا للإثراء الثقافي، كما توفّر فوائد اقتصادية ملموسة للدول المستقبِلة، من خلال استقطاب أفراد ذوي مهارات يمكن توظيفها بفاعلية أكبر في بيئات أكثر إنتاجية. أما الدول التي يغادرها المهاجرون، فقد تستفيد بدورها من تخفيف الضغط السكاني، فضلًا عن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم. وفي جميع الأحوال، تميل الهجرة إلى تحفيز مزيد من الهجرة، إذ تُعد عملية تتجدد ذاتيًا. وفي غياب حواجز صارمة تفرضها الدول، غالبًا ما تتسم الهجرة في العالم المعاصر بطابع ذاتي الاستدامة (self-perpetuating process) .

يلقي ترامب باللوم على عاتق المهاجرين باعتبارهم سببًا في إحداث تغيّرات مزعزعة في المجتمع. ورغم أن بعض أشكال الهجرة تعود بفوائد واضحة على الاقتصاد في المدى

البعيد، فإن منتقديها يسهل عليهم تصويرها على أنها ضارة على المدى القريب، مما يثير معارضة سياسية حادة لدى بعض الفئات. وعندما ترتفع أعداد المهاجرين بشكل مفاجئ، تظهر ردود فعل سياسية قوية، وغالبًا ما يُحمّل المهاجرون مسؤولية إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية مختلفة، حتى عندما تُظهر الحقائق بوضوح أنهم ليسوا السبب الفعلي.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، أصبحت الهجرة واحدة من أبرز القضايا التي يستخدمها الخطاب الشعبوي لمهاجمة الحكومات القائمة في معظم الديمقراطيات. وقد أدت هذه القضية دورًا حاسمًا في فوز ترامب في انتخابات عام ٢٠١٦، ومرة أخرى في عام ٢٠٢٤.

من الأسهل بكثير على القادة الشعبويين أن يلقوا باللوم على الأجانب عند حدوث اضطرابات اقتصادية، بدلًا من الاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية وحركة رأس المال. لقد شكّلت العولمة تحديًا واضحًا أمام الحكومات القائمة في الكثير من الانتخابات الأخيرة عبر مختلف البلدان.

وفي ظل هذه الضغوط، يغدو الإغراء السياسي كبيرًا للجوء إلى سياسات تهدف إلى التراجع عن مسار العولمة أو عكس مسارها، من خلال فرض الرسوم الجمركية وقيود أخرى على التبادل الدولي، كما يفعل ترامب.

هجوم ترامب على العولمة يُضعف الولايات المتحدة

لقد شهد التاريخ تراجعًا في العولمة الاقتصادية من قبل. فقد اتسم القرن التاسع عشر بزيادة سريعة في كل من التجارة والهجرة، لكن هذا الزخم تباطأ بشكل حاد مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. ولم تستعد التجارة، كنسبة من النشاط الاقتصادي العالمي، مستوياتها التي بلغتها في عام ١٩١٤ حتى ما يقارب عام ١٩٧٠.

وقد يحدث هذا مجددًا، رغم أن الأمر سيتطلب جهدًا كبيرًا. فقد نمت التجارة العالمية بوتيرة سريعة للغاية بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٨، ثم بدأت بالتباطؤ منذ الأزمة المالية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وبشكل عام، نما حجم التجارة بنسبة ٤,٤٠٠% بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٢٣. ومن الوارد أن تنزلق التجارة العالمية مجددًا إلى مسارٍ تنازلي.[٢٠] وإذا ما أدت الإجراءات التجارية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد الصين إلى حرب تجارية أكثر حدة، فمن المرجح أن تُحدث أضرارًا جسيمة. فالحروب التجارية عمومًا يمكن أن تتحول بسهولة إلى صراعات طويلة الأمد ومتفاقمة، بما قد ينذر بتغيرات كارثية.

على الجانب الآخر من المعادلة، فإن التكاليف المترتبة على التراجع عن أكثر من نصف تريليون دولار من المبادلات التجارية من المرجح أن تحدّ من استعداد الدول للدخول في حروب تجارية، وقد تخلق بعض الحوافز للتوصل إلى تسويات.

رغم أن دولًا أخرى قد ترد بالمثل على الولايات المتحدة، إلا أنها لن تُقيد بالضرورة تجارتها مع بعضها البعض. كما أن العوامل الجيوسياسية قد تُسرّع من تفكك سلاسل التبادل التجاري. فحربٌ محتملة حول تايوان، على سبيل المثال، يمكن أن تُوقف التجارة بين الولايات المتحدة والصين بشكل مفاجئ وكامل.

يعزو بعض المحللين موجة الشعبوية القومية التي اجتاحت معظم الديمقراطيات إلى الاتساع المتسارع في نطاق العولمة وسرعتها. فمنذ نهاية الحرب الباردة، تسارعت وتيرة كل من التجارة والهجرة معًا، مدفوعة بالتحولات السياسية والتقدم في تقنيات الاتصال، مما سهّل عبور الحدود وقلّل من كلفة التنقل عبر المسافات البعيدة.

أما اليوم، فقد تؤدي العودة إلى فرض الرسوم الجمركية وتشديد الضوابط على الحدود إلى تباطؤ هذه التدفقات. ومثل هذا التباطؤ يُعدّ نذير سوء بالنسبة للقوة الأميركية، التي ازدهرت تاريخيًا بفضل طاقات المهاجرين وإنتاجيتهم، بما في ذلك خلال العقود الأخيرة.

مشكلات تتخطى الحدود الوطنية

لا أزمة تبرز أكثر من غيرها مدى حتمية الاعتماد المتبادل بين الدول كما يفعل تغير المناخ. إذ يتوقع العلماء أن يتسبب تغير المناخ في تكاليف هائلة مع ذوبان الأغطية الجليدية، وغرق المدن الساحلية، وتصاعد موجات الحر، وتقلب أنماط الطقس بشكل فوضوي خلال أواخر هذا القرن. وحتى على المدى القريب ، تُفاقم التغيرات المناخية من حدة الأعاصير والحرائق البرية.

لقد كان الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ صوتًا رائدًا في تحذير العالم من مخاطر هذه الظاهرة، ومشاركة المعلومات العلمية، وتعزيز التعاون الدولي. لكن، وفي تناقض صارخ، ألغت إدارة ترامب دعمها للإجراءات الدولية والوطنية لمكافحة تغير المناخ. ومن المفارقات أن هذه الإدارة، بينما تحاول الحد من أشكال العولمة المفيدة، تقوّض بنفس الوقت قدرة واشنطن على التعامل مع تحديات العولمة البيئية، مثل تغير المناخ والأوبئة، التي قد تكلف البشرية ثمناً باهظًا. فقد أودى وباء كوفيد-١٩ بحياة أكثر من ١,٢ مليون أميركي، في حين تشير تقديرات مجلة ذا لانسيت (The Lancet)[٢١] إلى أن عدد الوفيات حول العالم بلغ نحو ١٨ مليونًا. وكان انتشار فيروس كوفيد-١٩ سريعًا وعالميًا، إذ ساهم السفر، الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من العولمة، في ذلك.

في مجالات أخرى، لا تزال علاقات الاعتماد المتبادل مصدرًا رئيسًا من مصادر القوة الأميركية. فشبكات التعاون بين العلماء، على سبيل المثال، لعبت دورًا كبيرًا في تسريع وتيرة الاكتشافات والابتكار، وأدت إلى نتائج إيجابية ملموسة. وحتى وصول إدارة ترامب إلى الحكم، لم يكن التوسع في النشاط العلمي الدولي ولا تنامي تلك الشبكات يثيران ردود فعل سياسية سلبية تُذكر. وأي تقييم لمزايا وعيوب العولمة بالنسبة لرفاه الإنسان، لا بد من إدراج هذا الجانب ضمن الفوائد. فعلى سبيل المثال، في الأيام الأولى من تفشي جائحة كوفيد-١٩ في ووهان عام ٢٠٢٠، بادر علماء صينيون إلى مشاركة الشيفرة الجينية للفيروس مع علماء من دول أخرى، قبل أن تتدخل السلطات في بكين وتوقف ذلك.

لهذا، فإن من بين أكثر الجوانب غرابة في ولاية ترامب الجديدة هو إقدام إدارته على تقليص الدعم الفيدرالي للبحث العلمي، حتى في المجالات التي أثبتت جدواها من حيث العائد على الاستثمار، والتي تُعد إلى حد كبير مسؤولة عن وتيرة الابتكار في العالم المعاصر، وأسهمت في تعزيز مكانة الولايات المتحدة وهيبتها. فرغم أن الجامعات البحثية الأميركية تتصدر المشهد العالمي، إلا أن الإدارة سعت إلى إضعافها، من خلال إلغاء التمويل، ومحاولات تقييد استقلالها، وتقييد قدرتها على استقطاب ألمع الطلبة من مختلف أنحاء العالم.

ويصعب تفسير هذا النهج إلا باعتباره جزءًا من حرب ثقافية تستهدف ما يُنظر إليه على أنه نخب لا تتوافق أيديولوجيًا مع الشعبوية اليمينية. ويُعدّ ذلك، في جوهره، جرحًا ذاتيًا بالغ الضرر.[٢٢]

تعمل إدارة ترامب أيضًا على تفكيك أداة أخرى رئيسة من أدوات القوة الناعمة الأميركية، الا وهي التزام البلاد بقيم الديمقراطية الليبرالية. وخلال نصف القرن الأخير على وجه الخصوص، انتشرت فكرة حقوق الإنسان كقيمة عالمية في أنحاء متفرقة من العالم. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، امتدت المؤسسات الديمقراطية والمعايير الليبرالية إلى معظم أوروبا الشرقية (بما في ذلك روسيا لفترة وجيزة)، وإلى مناطق أخرى من العالم، لا سيما أميركا اللاتينية، وتمكنت من تحقيق بعض التقدم في إفريقيا.

وقد بلغت نسبة الدول التي تُعد ديمقراطيات ليبرالية أو انتخابية في العالم أكثر من ٥٠٪ في ذروتها قرابة عام ٢٠٠٠، لكنها تراجعت قليلًا منذ ذلك الحين، مع بقائها قريبة من هذا المستوى. ورغم انحسار "الموجة الديمقراطية" التي أعقبت الحرب الباردة، إلا أنها خلفت أثرًا باقٍ.

لقد ساهم الانتشار الواسع للمعايير الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان، بلا شك، في تعزيز القوة الناعمة للولايات المتحدة. لكن الحكومات الاستبدادية تُقاوم ما تعتبره تدخّلًا

في سيادتها من قبل جماعات تدافع عن حقوق الإنسان – وهي جماعات غالبًا ما تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، وتحظى بدعم من مصادر غير حكومية وحكومية أميركية.

ولفترة من الزمن، كانت الأنظمة الاستبدادية تخوض معركة دفاعية متأخرة.[٢٣] وليس من المستغرب أن بعض الحكومات السلطوية، التي ضاقت ذرعًا بالنقد أو العقوبات الأميركية، قد رحّبت بتخلي إدارة ترامب عن دعم حقوق الإنسان في الخارج، بما في ذلك إغلاق مكتب وزارة الخارجية المعني بالعدالة الجنائية العالمية، ومكتب قضايا المرأة العالمية، ومكتب النزاعات وعمليات الاستقرار. إن السياسات التي تنتهجها إدارة ترامب من شأنها أن تعيق انتشار الديمقراطية عالميًا، وتُضعف من تأثير القوة الناعمة الأميركية.

رهان على الضعف[٢٤]

لا يمكن التراجع عن الاعتماد المتبادل العالمي. فطالما ظلّ البشر قادرين على التنقل، واستمرّوا في ابتكار تقنيات جديدة للاتصال والنقل، فإن هذا الاعتماد سيستمر. فالعولمة، في نهاية المطاف، تمتد عبر قرون من التاريخ، بجذور تعود إلى طريق الحرير وما قبله. وفي القرن الخامس عشر، أدّت الابتكارات في وسائل النقل البحري إلى إطلاق عصر الاستكشاف، الذي أعقبه الاستعمار الأوروبي، والذي أسهم في رسم الحدود الوطنية المعروفة اليوم.

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، سرّعت السفن البخارية والتلغراف من وتيرة هذا المسار، فيما كانت الثورة الصناعية تحوّل الاقتصادات الزراعية إلى صناعية. أما اليوم، فإن ثورة المعلومات تُعيد تشكيل الاقتصادات القائمة على الخدمات. فمليارات الناس يحملون في جيوبهم حواسيب صغيرة، مملوءة بكمّ من المعلومات كان سيملأ ناطحة سحاب قبل خمسين عامًا.

لقد أدّت الحروب العالمية إلى إيقاف العولمة الاقتصادية مؤقتًا وتعطيل حركة الهجرة، إلا أنه في غياب حروب عالمية، ومع استمرار التقدّم التكنولوجي السريع، فإن العولمة الاقتصادية ستستمر هي الأخرى.

كما يُتوقع أن تستمر العولمة البيئية والنشاط العلمي العالمي، وستظلّ القيم والمعلومات تنتقل عبر الحدود.

وقد تكون بعض أشكال العولمة ذات آثار ضارة؛ إذ يُعد تغيّر المناخ مثالًا بارزًا على أزمة لا تعترف بالحدود الوطنية.

ولإعادة توجيه العولمة وتشكيلها بما يخدم الصالح العام، سيكون على الدول أن تتعاون فيما بينها. ومن أجل أن يكون هذا التعاون فاعلًا، لا بدّ للقادة من بناء شبكات من الروابط والمعايير والمؤسسات، والحفاظ عليها.

وستعود هذه الشبكات بالنفع على عقدتها المركزية، أي الولايات المتحدة – التي لا تزال الدولة الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا وثقافيًا في العالم – مما يزوّد واشنطن بما يُعرف بالقوة الناعمة.

إلا أن التركيز قصير النظر لإدارة ترامب الثانية، والتي تُعاني هوسًا بالقوة الصلبة القائمة على الإكراه، من خلال التركيز على اختلالات الميزان التجاري وفرض العقوبات، من المرجح أن يؤدي إلى تقويض النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، بدلًا من أن يعززه.

لقد ركّز ترامب تركيزًا مفرطًا على "تكلفة الركوب المجاني"[٢٥] التي يتحمّلها الحلفاء، متغاضيًا عن حقيقة أن الولايات المتحدة هي من تقود الحافلة[٢٦] – ومن ثم تحدّد الوجهة والمسار. ولا يبدو أن ترامب يدرك أن مصدر قوة الولايات المتحدة يكمن في الاعتماد المتبادل. فبدلًا من أن يجعل أميركا عظيمة مجددًا، يبدو أنه يُقدِم على رهان مأساوي على الضعف.

الهوامش

* المقال منشور على موقع مجلة الفورين آفيرز (الشؤون الخارجية) (Foreign Affairs) الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥ ضمن عددالمجلة تموز/يوليو – آب/اغسطس ٢٠٢٥.

Foreign Affairs; July/August ٢٠٢٥.

** رئيس مترجمين أقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

samira. ibrahim @cis.uobaghdad.edu.iq

١ https://nam١٠.safelinks.protection.outlook.com/?url=https٪٣A٪٢F٪٢Fwww.wiley.com٪٢Fen-us٪٢FA٪٢BLife٪٢Bin٪٢Bthe٪٢BAmerican٪٢BCentury-p-٩٧٨١٥٠٩٥٦٠٦٨٤&data=٠٥٪٧C٠٢٪٧Ccwilcox٪٤٠foreignaffairs.com٪٧Cf١c٧dbebf٥٢b٤١٣be٦fb٠٨dda١faddba٪٧C١٤٦cc٣db٣٢f٢٤b٣c٨١٥٦٢٥bcc٣٥٥٣٤٦٤٪٧C٠٪٧C٠٪٧C٦٣٨٨٤٤٨٢١٠٢٠٠١١٣٠٧٪٧CUnknown٪٧CTWFpbGZsb٣dA٤yJFbXB٠eU١hcGkiOnRydWUsIlYiOiIwLjAuMDAwMCIsIlAiOiJXaW٤zMiIsIkFOIjoiTWFpbCIsIldUIjoyfQ٪٣D٪٣D%٧C٠٪٧C٪٧C٪٧C&sdata=tR٪٢F٩١٥٤٧Q٥DnFwh٢FKjYHCDeysJYmBTmExBo٥ndo٤Go٪٣D&reserved=٠

- في كتاب مذكراته (سبق ان قدمت مجلة دراسات دولية عرضًا له) الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ ، قدم جوزيف ناي رؤية عميقة لنظريته الشهيرة حول "القوة الناعمة"، والتي تُعد من المفاهيم الأساسية في فهم العلاقات الدولية اليوم. إذ شرح كيف يمكن لأفكار الدولة ومؤسساتها وعاداتها في التعاون الدولي أن تكون بنفس تأثير القوة الصلبة، مثل القوة العسكرية والعقوبات والتهديدات، في توجيه سلوك الدول الأخرى

وتناول الكتاب مسيرة ناي في وزارة الخارجية الأميركية والبنتاغون والمؤسسة الاستخباراتية تحت إدارة الرئيسين كارتر وكلينتون، إذ قدم رؤى حول الأحداث الدولية الرئيسة، بما في ذلك انتشار الأسلحة النووية، وأمن شرق آسيا، ودور الولايات المتحدة في الحوكمة العالمية. كما قَيَّم بشكل نقّدي قرارات السياسة الخارجية الأميركية عبر الإدارات المختلفة، لا سيما تلك المتعلقة بالعراق وأفغانستان، بينما قدَّم قراءة دقيقة لموقف أميركا المتطور . (المترجمة)

[٢]https://nam١٠.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%٣A%٢F%٢Fwww.amazon.com%٢FPower-Interdependence-World-Politics-Transition%٢Fdp%٢F٠٣١٦٤٨٩٣٦٠&data=٠٥%٧C٠٢%٧Ccwilcox%٤٠foreignaffairs.com%٧Cf١cYdbebf٥٢b٤١٣be٦fb٠٨dda١faddba%٧C١٤٦cc٣db٣٢f٤b٣c٨١٥٦٢٥bcc٣٥٥٣٤٦٤%٧C٠%٧C٦٣٨٨٤٤٨٢١٠٢٠٠٣٦٦٦٧%٧CUnknown%٧CTWFpbGZsb٣dAeyJFbXB٠eU١hcGkiOnRydWUsllYiOilwLjAuMDAwMCIsIlAiOiJXaW٤zMiIsIkFOIjoiTWFpbCIsIldUIjoyfQ%٣D%٣D%٧C٠%٧C%٧C%٧C&sdata=zkJDpQz٠CcgbDl%٢ByIsL٩tnTC٠tbQq٠DoVPxkKyfxnBU%٣D&reserved=٠.

كتاب" القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في طور التحول"هو كتاب أساسي في حقل العلاقات الدولية، ألّفه روبرت كيوهان وجوزيف ناي، وصدر لأول مرة عام ١٩٧٧، ثم توالت طبعاته المحدثة (منها الطبعة الثالثة عام ١٩٨٩، والطبعة الرابعة عام ٢٠٠١). يُعد هذا الكتاب من أبرز مؤلفات النظرية النيوليبرالية المؤسسية، إذ يقدم مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقّد" (Complex Interdependence) بوصفه نموذجًا بديلاً عن النظرية الواقعية التقليدية، مبينًا كيف أصبحت العلاقات الدولية تقوم على ترابط اقتصادي، ومعلوماتي، وبيئي، يتجاوز منطق القوة العسكرية المباشرة.

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام رئيسة تتناول: تعريف مفهوم الاعتماد المتبادل، ودراسة تاريخية لنشوء الأنظمة الدولية في قضايا محددة (كالبحرية والمصرفية)، وتحليل العلاقات الثنائية (مثل علاقات الولايات المتحدة بكندا وأستراليا)، ودور المؤسسات في السياسة العالمية، وأخيرًا تحليل مستجدات العولمة والثورة المعلوماتية.

تتميز الطبعات الأحدث بإضافة فصول تحليلية جديدة حول تأثير التكنولوجيا، والعولمة، والحوكمة العالمية، لا سيما في ضوء أحداث مثل نهاية الحرب الباردة وهجمات ١١ سبتمبر. (المترجمة)

[٣] https://www.foreignaffairs.com/topics/trump-administration

[٤] https://www.foreignaffairs.com/regions/united-states

[٥] هنري روبنسون لوس (Henry Robinson Luce) وُلد في ٣ نيسان/أبريل ١٨٩٨ بالصين لأبوين أميركيين من المبشرين البروتستانت، وتوفي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٧. يُعد أحد أبرز الناشرين

الأميركان في القرن العشرين، ومؤسسًا لإمبراطورية إعلامية أثرت بعمق في تشكيل الرأي العام الأميركي. من أهم إنجازاته تأسيس مجلات تايم (Time)سنة ١٩٢٣، وفورشن (Fortune)سنة ١٩٣٠، ولايف (Life) سنة ١٩٣٦، و (Sports Illustrated) سنة ١٩٥٤، التي جمعت بين التوثيق الصحفي والتحليل الثقافي والسياسي.

أُشتهر بمقاله الموسوم "القرن الأميركي (The American Century) "عام ١٩٤١، الذي دعا فيه إلى دور قيادي للولايات المتحدة على الساحة العالمية، معززًا بذلك رؤية للتدخل الأميركي الخارجي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ترك لوس تأثيرًا بالغًا على الصحافة الحديثة من خلال ابتكاره لأسلوب صحافة المجلات المصورة، وقد خلّف بعد وفاته مؤسسة "هنري لوس"، الداعمة للبحث والتعليم. (المترجمة نقلًا عن https://www.britannica.com/biography/Henry-Luce و https://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Luce)

[٦] https://www.foreignaffairs.com/tags/cold-war

[٧] اتفاق السيارات الأميركي–الكندي (Auto Pact) وُقّع عام ١٩٦٥ بين كندا والولايات المتحدة، وألغى الرسوم الجمركية على السيارات وقطع الغيار المتبادلة، مما أسّس نظام إنتاج متكامل بين البلدين. ساهم الاتفاق في تعزيز الصناعة الكندية من خلال زيادة الإنتاج والتوظيف، لا سيما في أونتاريو، كما وفّر دعمًا تصديريًا مهمًا لقطاع قطع غيار السيارات، الذي شهد نموًا ملحوظًا ضمن سلاسل التوريد الإقليمية. رغم ذلك، ظلّت الإدارة والبحث والتطوير متمركزة في الجانب الأميركي. ويُعد الاتفاق حجر الأساس لتكامل صناعة السيارات في أميركا الشمالية، قبل أن يُلغى رسميًا عام ٢٠٠١ بعد اعتراضات من منظمة التجارة العالمية. (المترجمة نقلًا عن https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/auto-pact و https://en.wikipedia.org/wiki/Canada–United_States_Automotive_Products_Agreement)

[٨] https://www.foreignaffairs.com/regions/mexico

[٩] https://www.foreignaffairs.com/regions/canada

[١٠] غير لونديستاد (Geir Lundestad)باحث ومؤرخ نرويجي متخصص في العلاقات الدولية والتاريخ الأميركي-الأوروبي. وُلد عام ١٩٤٥، شغل منصب مدير معهد نوبل وعضو اللجنة النرويجية لجائزة

نوبل للسلام بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤. يُعرف بإسهاماته في تحليل مفاهيم "الإمبراطورية الأميركية" و"القيادة عبر القبول"، ومن أبرز كتبه (The United States and Western Europe Since ١٩٤٥) و (Empire by Integration). تبنّى لونديستاد مفهوم "الإمبراطورية غير الرسمية" لتوصيف النفوذ الأميركي في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجمة نقلًا عن https://www.nobelprize.org)

[١١] https://www.foreignaffairs.com/topics/nato

[١٢] آي ويوي (Ai Weiwei) هو فنان ومفكر وناشط حقوقي صيني بارز على الساحة العالمية، وُلد في بكين عام ١٩٥٧. يُعرف بأعماله الفنية المعاصرة المثيرة للجدل التي تحمل رسائل سياسية قوية تتناول قضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحرية التعبير. تنوعت أعماله بين الفنون التشكيلية والعمارة والأفلام الوثائقية والتصوير والموسيقى، وكان لها أثر بالغ في انتقاد السلطة وكشف تجاوزاتها.

تشكّلت ملامح وعيه السياسي في سن مبكرة نتيجة معاناة عائلته، حيث نُفيت قسرًا داخل الصين لمدة ١٨ عامًا بعد أن وُصم والده، الشاعر آي تشينغ، بـ"الحقوقي" وعُوقب على مواقفه الفكرية. أثّرت هذه التجربة العائلية في رؤية آي ويوي للنظام السياسي الصيني وأساليب قمعه للمعارضة.

اشتهر عالميًا بعد زلزال سيتشوان عام ٢٠٠٨، حين وثّق أسماء آلاف الأطفال الذين لقوا حتفهم نتيجة انهيار مدارس بنيت بطريقة غير مطابقة للمعايير. وبدلًا من فتح تحقيق، قمعت السلطات الصينية نشاطه، فأُغلقت مدونته، وتعرض للضرب، واعتُقل متطوعو مشروعه.

في عام ٢٠١١، وبعد سنوات من التضييق، اعتقلته الحكومة الصينية بتهمة التهرب الضريبي، وهي تهمة اعتُبرت على نطاق واسع سياسية، هدفها إسكات صوته الناقد. احتُجز دون محاكمة لمدة ٨١ يومًا، ثم أُفرج عنه مع استمرار فرض الرقابة الشديدة عليه ومصادرة جواز سفره.

استمر هذا التضييق حتى عام ٢٠١٥، حين غادر الصين إلى ألمانيا ثم استقر لاحقًا في المملكة المتحدة. لم تكن هذه أولى تجاربه مع النفي، بل امتداد لمسار طويل من القمع الذي بدأ منذ طفولته. يرى آي ويوي أن نفيه لم يكن فقط قرارًا سياسيًا ضده، بل استمرارًا لإرث عائلي من الاضطهاد الفكري والسياسي.

من خلال فنه ونشاطه الإعلامي، بما في ذلك أفلام وثائقية مثل (٢٠١٧) "Human Flow" ومدوناته الصوتية ونشاطه على منصات التواصل الاجتماعي، واصل آي ويوي الدفاع عن القضايا الإنسانية، لاسيما حقوق اللاجئين، مسلطًا الضوء على الأزمات المنسية حول العالم.

خلال جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، تعاون آي ويوي مع منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) لتصميم أقنعة وجه تحمل رموزًا فنية ذات طابع سياسي، بهدف جمع التبرعات لدعم قضايا حقوق الإنسان. كما شارك في إنتاج الفيلم الوثائقي (Coronation)، الذي يوثّق الأحداث في مدينة ووهان الصينية خلال فترة الإغلاق الصارم، كجزء من نقده المستمر للقيود السلطوية. (المترجمة، للمزيد يُنظر https://www.newtactics.org/ar/perspectives)

[١٣] مركز بيو للأبحاث. كيف تغيّرت نظرة العالم إلى الولايات المتحدة، والصين، وقادتهما مع مرور الوقت. ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. متاح على: https://www.pewresearch.org/global/٢٠٢٣/١١/٠٦/how-views-of-the-u-s-china-and-their-leaders-have-changed-over-time (المترجمة)

[١٤] مركز بيو للأبحاث، "الآراء الدولية حول بايدن والولايات المتحدة إيجابية إلى حد كبير"، مركز للأبحاث، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٣، https://www.pewresearch.org/global/٢٠٢٣/٠٦/٢٧/international-views-of-biden-and-u-s-largely-positive (المترجمة)

[١٥] مركز بيو للأبحاث، "تقييمات سلبية إلى حد كبير لنهج الصين في السياسة الخارجية في استطلاع شمل ٢٤ دولة"، مركز بيو للأبحاث، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.pewresearch.org/global/٢٠٢٣/٠٧/٢٧/chinas-approach-to-foreign-policy-gets-largely-negative-reviews-in-٢٤-country-survey/ (المترجمة)

[١٦] يُعدّ النشيد الشيوعي "الأممية (L'Internationale) "من أكثر الأناشيد الثورية شهرة وتأثيرًا في تاريخ الحركات العمالية والاشتراكية والشيوعية حول العالم. وُلد هذا النشيد من رحم الغضب الثوري بعد قمع كوميونة باريس، حيث كتب كلماته الأصلية بالفرنسية الشاعر والمناضل أوجين بوتييه (Eugène Pottier) عام ١٨٧١، ثم أُلبس لحنًا حماسيًا وضعه بيير ديجيتر (Pierre De

(Geyterعام ١٨٨٨، ليصبح بعد ذلك صوتًا جهوريًا للطبقات الكادحة ومطلبها العادل بالتحرر من نير الاستغلال.

تحوّل "الأممية" إلى رمز أممي يُجسّد وحدة نضال العمّال في وجه الاضطهاد الطبقي، وقد تبنّته الحركات الشيوعية والاشتراكية نشيدًا رسميًا، بل اتّخذه الاتحاد السوفيتي نشيده الوطني حتى عام ١٩٤٤، ما يؤكد عمق رمزيته وتأثيره العالمي.

ويستهل النشيد بنداء مدوٍّ "يا عمّال العالم، اتحدوا"!، مستنهضًا همم المضطهدين وداعيًا إلى الثورة ضد الظلم والاستغلال، ساعيًا إلى قلب النظام القائم على الجور الطبقي وإرساء عدالة اجتماعية جذرية. ومن أبرز ما جاء في نسخته العربية المترجمة:

"هبّوا ضحايا الجوع والاضطهاد،

قوموا إلى الكفاح من أجل الإنقاذ".

بهذه العبارات النارية، ظلّ "الأممية" يتردّد في أرجاء الميادين وساحات الاحتجاج، معبّرًا عن توق الشعوب إلى الحرية، وعن الإيمان العميق بأن النصر لا يكون إلا للشعوب إذا ما اتحدت وثارَت على قُيودها. (المترجمة نقلا عن عدة مواقع على الانترنت)

[١٧] يُعدّ نشيد الحقوق المدنية الأميركي "سوف ننتصر" (We Shall Overcome) من أبرز الأناشيد وأكثرها شهرة وتأثيرًا في سجلّ النضال السلمي من أجل العدالة والمساواة في الولايات المتحدة، ولا سيما خلال ذروة حركة الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. لم يكن هذا النشيد في أصله سياسيًا، بل وُلد من رحم التقاليد الدينية؛ إذ تعود جذوره إلى ترنيمة إنجيلية ذات طابع روحي، انبثقت من الثقافة الأفريقية-الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر، بعنوان (I'll Overcome Someday)، كتبها القس تشارلز ألبرت تيندلي (Charles Albert Tindley) عام ١٩٠١.

ومع تعاقب السنين، تطوّر النشيد في كلماته ولحنه ضمن تقاليد الأغاني الروحية والعمالية، ليغدو شيئًا فشيئًا صوتًا حيًّا في مسيرات النضال، ورمزًا جماعيًا للإيمان العميق بأن الكفاح السلمي قادر على كسر قيود الظلم وتحقيق النصر. هكذا، تحوّل من ترنيمة دينية خاشعة إلى نشيد نضالي

يصدح به الحالمون بالحرية، والمؤمنون بأن الأمل لا يُهزم إذا ما سكن القلوب. (المترجمة نقلا عن عدة مصادر)

[١٨] يُعد ديفيد ريكاردو (١٧٧٢–١٨٢٣) أحد أعمدة المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (On the Principles of Political Economy and Taxation) (١٨١٧). وقد ترك بصمة عميقة في النظرية الاقتصادية من خلال تحليله للقيمة، والتوزيع، والتجارة الدولية. من أبرز مساهماته نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage)، التي شرحها في كتابه انف الذكر ، إذ أوضح أن الدول يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية حتى عندما تكون أقل كفاءة في إنتاج كل السلع، طالما أنها تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأقل تكلفة نسبية.

كما تناول ريكاردو قانون تناقص الغلة في الزراعة، الذي بيّن من خلاله كيف أن النمو السكاني والطلب على الغذاء يؤديان إلى ارتفاع ريع الأرض، مما يضغط على أرباح الرأسماليين. وقدم تفسيرًا لنظرية القيمة يعتمد على العمل، مؤكدًا أن قيمة السلع تحددها كمية العمل المبذول في إنتاجها، وهو ما مثّل تطورًا لأفكار سميث وساهم لاحقًا في تشكيل أساس التحليل الماركسي .

وفي المجال السياسي، انتُخب ريكاردو عضواً في البرلمان البريطاني عام ١٨١٩، إذ دافع عن مبدأ التجارة الحرة والإصلاحات الاقتصادية الليبرالية. ولا يزال تأثيره ممتداً في الفكر الاقتصادي الحديث، إذ يُعد إلى جانب آدم سميث وتوماس مالتوس من الأعمدة الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها:

Ricardo, D. (١٨١٧). On the principles of political economy and taxation. John Murray

Hollander, S. (١٩٧٩). The economics of David Ricardo. University of Toronto Press

[١٩] يُعد جوزيف ألويس شومبيتر (١٨٨٣–١٩٥٠) من أبرز المفكرين الاقتصاديين في القرن العشرين، ساهم بصورة جوهرية في تطوير النظرية الاقتصادية الديناميكية، وركز على دور الابتكار وريادة الأعمال في التغيير الاقتصادي. في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" (The Theory of

(Economic Development (١٩١١)، أكد شومبيتر أن النمو الاقتصادي لا يحدث بشكل تلقائي، بل من خلال تدخل "رائد الأعمال" الذي يقوم بإحداث "تركيبات جديدة" تشمل ابتكارات في المنتجات والعمليات والأسواق.

وتُعدّ فكرته حول "التدمير الخلاق" (Creative Destruction) من أشهر مفاهيمه، والتي شرحها بوضوح في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (Capitalism, Socialism and Democracy) (١٩٤٢)، إذ رأى أن الابتكار يؤدي إلى تدمير النظم الاقتصادية القائمة وولادة نظم جديدة، ما يجعل الرأسمالية نظامًا دائم التحول. كما قدم شومبيتر تحليلاً تاريخيًا شاملاً لتطور الفكر الاقتصادي في عمله الضخم " تاريخ التحليل الاقتصادي" (History of Economic Analysis)، والذي نُشر بعد وفاته في عام ١٩٥٤، مؤكدًا على أهمية دمج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات لفهم العمليات الاقتصادية بصورة واقعية .

عمل شومبيتر أستاذًا في جامعات أوروبية وأميركية، أبرزها جامعة بون وهارفارد، وكان له تأثير عميق في الحقل الأكاديمي، لا سيما في مجالات الابتكار، والنمو، واقتصاديات التغيير البنيوي. وتظل مساهماته حية في الأبحاث المعاصرة حول ريادة الأعمال وسياسات الابتكار. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها : Backhaus, J. G. (٢٠٠٣). Joseph Alois Schumpeter: Entrepreneurship, style and vision. Springer.)

[٢٠] كما حدث في مراحل تاريخية سابقة. (المترجمة)

[٢١] مجلة ذا لانسيت (The Lancet) هي واحدة من أقدم وأبرز المجلات الطبية في العالم، تأسست عام ١٨٢٣ في المملكة المتحدة. تُعتبر ذا لانسيت من المجلات الرائدة في مجال الطب والبحوث الصحية، وتنشر مقالات ومراجعات علمية محكمة تغطي مختلف التخصصات الطبية، بالإضافة إلى دراسات صحية عامة وسياسات الصحة العالمية. تتميز المجلة بتأثيرها الكبير في المجتمع الطبي والأكاديمي، إذ تُعد مصدرًا موثوقًا للمعرفة العلمية وتُستخدم نتائجها في توجيه السياسات الصحية وتحسين الممارسات الطبية على مستوى العالم.

(المترجمة نقلا عن موقع المجلة على الانترنت https://www.thelancet.com/about)

[٢٢] يشير تعبير "جرح ذاتي بالغ الضرر" إلى أن السياسات التي تتبناها الإدارة الأميركية- لا سيما تقليص دعم البحث العلمي- تُعد من وجهة نظر الكاتبين إجراءات ضارة (عمل انتحاري استراتيجي) بمصالح الدولة نفسها. فهي تُقوّض من قدرة الولايات المتحدة على الابتكار والتنافسية، وتضعف رصيدها المعرفي والعلمي الذي يُعد من ركائز قوتها الاستراتيجية. يستخدم الكاتب هذا الوصف للتأكيد على أن الضرر الناتج ليس خارجيًا بل ناجم عن قرارات داخلية مقصودة.(المترجمة)

[٢٣] بمعنى أن الأنظمة الاستبدادية كانت تحاول مقاومة تمدد القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها كانت في موقف متراجع وضعيف نسبيًا أمام موجة التغيير العالمية، لا تقود الهجوم بل تحاول الصمود أو تأخير الهزيمة. (المترجمة)

[٢٤] يشير عنوان "رهان على الضعف" (A Bet on Weakness) إلى رؤية نقدية للسياسات التي تتجاهل حقائق الترابط العالمي وتعوّل على الانغلاق أو الانسحاب من النظام الدولي. في هذا السياق، يرى الكاتب أن مثل هذه السياسات تراهن على الوهم بأن العالم يمكن أن يعود إلى حالة انعزال، وهو ما يُعد رهانًا على التراجع والضعف بدلًا من الاستثمار في أدوات القوة الحقيقية في العصر الحديث، مثل الابتكار، والارتباط العالمي، والاقتصاد المعرفي. (المترجمة)

[٢٥] مصطلح"تكلفة الركوب المجاني" *(Free-riding cost)* هو مفهوم اقتصادي- سياسي يستخدم كثيرًا في سياق العلاقات الدولية، لا سيما في الحديث عن التحالفات العسكرية والاقتصادية، مثل حلف الناتو أو المنظمات متعددة الأطراف.

لم يكن مفهوم الركوب المجاني دارجًا في أدبيات الفكر الاقتصادي قبل أن يتناوله كتاب "منطق الفعل الجمعي" للبروفيسور "مانكور أولسن" عام ١٩٦٥. وبالرغم من ورود مصطلح "الركوب المجاني لمرة واحدة في هذا الكتاب إلا أن المصطلح نال اهتمامًا لدى الباحثين دلّ على أهمية المفهوم في تطوير النظريات الاقتصادية.

ويشير إلى الوضع الذي تتحمل فيه دولة (غالبًا القوة الكبرى أو الدولة القائدة) الجزء الأكبر من التكاليف - سواء كانت مالية أو عسكرية أو تنظيمية - بينما تستفيد دول أخرى من النتائج من دون أن تسهم بحصة عادلة من العبء.

في السياسة الخارجية الأميركية، يُستخدم المصطلح غالبًا للإشارة إلى امتعاض بعض القادة، كالرئيس ترامب، من عدم مساهمة الحلفاء (مثل دول أوروبا أو اليابان) بما يكفي في الدفاع الجماعي أو تمويل المؤسسات الدولية، رغم استفادتهم منها. وتتمثل "التكلفة" هنا في شعور الولايات المتحدة بأنها تتحمل عبئًا غير متكافئ، دون مقابل كافٍ. (المترجمة)

[٢٦] يشير تعبير "قيادة الحافلة" إلى موقع الولايات المتحدة بصفتها الدولة القائدة للنظام الدولي الليبرالي، لا مجرد عضو فيه. فهي الجهة التي تضع القواعد وتحدد اتجاه السياسات العالمية وتدير التحالفات الاقتصادية والعسكرية. يعكس استخدام هذا المجاز فكرة أن المشاركة النشطة في العولمة والمؤسسات الدولية تمنح واشنطن سلطة تحديد "الوجهة والمسار" للعالم، بدلًا من أن تكون مجرد تابع للظروف. ومن ثم، فإن التركيز المفرط على ما تتحمله من تكاليف- كـ"الركوب المجاني" من قبل الحلفاء - يغفل عن الامتيازات الاستراتيجية الكبرى التي تنالها نتيجة دورها القيادي. (المترجمة)